

القضايا الاجتماعية الكبرى

في العالم العربي

للشيخ محمد عبد الرحمن شيبان

معرض المذاهب السياسية

- ٢ -

﴿السياسة والدين في القرون الوسطى﴾ من أعين ما خلفته القرون الوسطى من النظريات السياسية اصرارها على أن تكون الاخلاق عنصراً قوياً في سياسة الدولة فلا تتجرد اعمال السياسيين من تلك السلطة الوجدانية التي يؤدي فقدانها الى ما نعاينه اليوم من السياسة المادية التي لا روح فيها او كما يقال ان السياسة عموماً ولا سيما سياسة البسطة والتوسع لا دين لها . ولكن الناس في تلك الايام افراطوا جد الافراط في ادخال الدين في كل ناحية من نواحي حياتهم فكانوا ياكلون في الدين ويشربون وينامون في الدين فلا جرم ان تكون السياسة ايضاً باباً من ابواب الدين وان تعالج شؤون البشر الدنيوية في فصل من فصوله كما تعالج شؤونهم الاخروية . قال الاستاذ (كول) «وكان الرجل المفكر من اهل القرون الوسطى - وقد بنى مذهب السياسي على ما تدعيه الكنيسة العالمية من حقا في تسيير الناس على السنة القويمة - يبالغ كل قضية من القضايا السياسية والاقتصادية كأنها قضية اخلاق لاهوتية . ويتجلى هذا الامر في الشؤون الاقتصادية في تلك القوانين المنقحة التي تحرم الزنا الفاحش وتعين الاحوال التي يحصل فيها الرجل المسيحي على الربح العادل ، وفي الشؤون السياسية في السعي لاستمداد جميع السلطة التي تتمتع بها الدولة وجميع القواعد التي تقوم عليها الطاعة في الرعية من مشيئة الله كما هي متجلية في التوراة والانجيل وفي الملهمات التي هبطت على قلب الكنيسة فنطلقت بها ، وقد تسربل الادراك السياسي الناهض عند اهل القرون الوسطى بمرئال الدين الموحى به والتي هذا الادراك على الآراء للكنيسة من ارسطو ومن الشريعة الرومانية اجازة الكنيسة وتصديقها» ﴿نيكولو ميكافلي﴾ : ومن الرجال الذين نشأوا في اواخر القرون الوسطى وكتبوا في السياسة على طريقة مبتكرة رجن يدعى (نيكولو ميكافلي) - (١٥٦٧ - ١٤٦٩) وهو صاحب كتاب الامير الذي نقله ال العربية الاستاذ محمد لطفي جمعة - وقد طالع فيه القضايا السياسية بنظريات جديدة لا دخل للدين فيها خلاصتها شرح الطرائق الشيطانية التي تمكن الرجل الطموح من التريم على العروش والتقبض على الصراخ فنصح بعض الامراء في ايطاليا بان يسيروا

في سياستهم على منبج دينوري صرف من حبل ودسائس وقتي لم يسبق لها منيل حتى ان سلطاناً قاهراً عاش في القرن العشرين مثل السلطان عبد الحميد لما ترجم له هذا الكتاب استغواه كثيراً فكان يترشد به في المخططات . وفي عقيدتي ان كتاب « الامير » هذا هو الاخير السياسي الذي تدير به الدول المبتعرة في الشرق ، فاعين تفرق بين الاعمى وتسلط طبقة منهم على طبقة اخرى واستنزاف دمائهم جميعاً واخضاعهم للسلطة المحتلة وصرف اذنانهم عن غرضهم الاسمى الا صفحات من هذا الكتاب الغريب كجمت في اوائل القرن السادس عشر (١٦١٣) ونشرت في القرن العشرين . فكيف قلبي هو بهذا المعنى رسول المستعصرين الامين وقد علمهم كيف يجفرون همة حقيقة بين السياسة والاخلاق وكيف يسوغون غاياتهم بجميع الوسائل مهما كان نوعها وان يشيدوا سلطانهم القاهر — كما يفعل الامير الطموح الجرد من العواطف الانسانية — بالثورة والجداع والتسوية والمرآة والتظاهر بالغيرة الكاذبة

والظاهر ان استحصال المطامع البابوية وحرصها على الاستئثار بالسلطة الدينية استثنائها بالسلطة الاخرى وعرضة ايطاليا في تلك الايام للتنازع الداخلي بين صفراء الامراء وضعاف الجمهوريات والنزوع من الخارج كل ذلك خلق في نفس (مكياقللي) شعوراً بالحاجة الى اساس سياسية جديدة تدير عليها ايطاليا في تجدد شبابها ويستقيم امرها وتحقق وحدتها وتم سيادتها ولكن سياسة (مكياقللي) البعيدة عن الدين لم تؤثر في الخطط التي اختطها زعماء الحركة الاصلاحية الدينية في القرن السادس عشر اقل تأثير ، ولئن كان هذا الاصلاح ثورة على البابوية وسلطانها المزروع فهو مع ذلك لم يخرج قيد اثقل عن سلطة الدين لان اتباع (لوزر) و (كالفن) الزعيمين المصلحين الكبارين اختاروا الميدان الديني لمبارزة البابوية وصراعها ، لا جرم ان احتاج (لوزر) في مقاومته طموح البابا اثرمني الى مناصرة الامراء والملوك وسائر اصحاب المصالح الدينية والامتسالك بالدول السياسية الناشئة والاعتماد على امرائها وقد عطف هؤلاء عليه وحذبوا على طريقته المستحدثة لتكون سلطتهم مطلقة في وجه كل من يتارعهم فكان الحرمة الدينية التي اطلع (لوزر) في ان يتمتع بها كل فرد بحسب وجدانه آلت الى تأييد السلطة الاستبدادية في الملوك . اما (كالفن) في سويسرا فقد نحاهمواً آخر اذ جمع في طريقته بين السلطين الدينية والديوية ورأى من الواجب المعتم ان يقيم دولة سياسية تؤيد الدولة الرومانية فكان في البروتستانية اشبه شيء بالبابا في الكتلكة وكثرت دوله ارسقراطية خاضعة لطبقة القديسين خضوع الفول الحاضرة لقرائمين ، على انها في التحليل النهائي كانت قائمة على تأييد الشعب فهي بهذا المعنى ديمقراطية . وقد تركت ابراً ظاهراً في تلك الايام ما شجعت من حكم ذاتي واستقلال محلي في الاعماء التي لم تمكن فيها من انشاء حكومة على الاسس التي ترغيبها وهذه الوسيلة روجت فكرة الاستقلال الذاتي وساعدت على الخلاص من حكم انبأ في احداث دولة عالمية شاملة تخضع للكتلكة وخليفة بطرس في رومية . ولكن (كالفن) كان يحلم

ثورة اخلاقية تقوم بها الدولة والكنيسة متحدتين ويكون قسط الكنيسة فيها متفرقة له القدر الملقى . وقد رد على هذه الآراء « القروسطية » (نسبة الى القرون الوسطى) الكتاب الانكليزي (رينشارد هوكر) المتوفى سنة ١٦٠٠ بما يستحق ان يكون درسا عميقا وعملة بالغة لبعض الدول العربية في ايامنا . وانما لمن المؤسف ان نشعر ونحن في القرن العشرين بحاجة الى دروس في السياسة تتلقاها من كتاب القرن السادس عشر . فما ذهب اليه (هوكر) ان هنالك فرقا جليا بين السنة الطبيعية - وهي الناموس الطبيعي - وبين السنة الايجابية . فتلك اولية ثابتة لا تتغير وهذه تتبدل بحسب الحاجة الخارجية والمصلحة الطارئة وكل الحكومات في نظره قائمة على السنة الايجابية وتابعة لاحكامها فهي اذن قابلة للتبدل بحسب الاحوال المستجدة . اما كيف تطبق السنة الايجابية وكيف تتعين فهذا يحتاج الى العقل مستنيرا ومستقويا بكل نوع من انواع العلم والاختبار والقرين . وقال ان الاحوال تتطلب نظاما دينيا سمحا يتسع للناس ويلضم تحت جناحيه جميع الانكليز الصالحين . وعنده ان اتباع (كالفن) اخطأوا في محاولتهم ان يستخرجوا من الكتاب المقدس الاوامر والنواهي التي تسيطر على سيرة الافراد في جميع الاحوال دلية كانت ام دنيوية . فالدنيا اشكال والوان واوضاعها فنون . وفيها مجال متسع بحول فيه الانسان بحريته من غير قيد سماوي يعين الخطة التي يسير عليها بموجب مقتضيات الرمانية والمكانية تحت سلطان الناموس الطبيعي والعقل الدائم

(توماس هوبس) ومن اشهر الكتاب الاوربيين الذين كتبوا في السياسة (توماس هوبس) الحكيم الانكليزي المتوفى سنة ١٦٧٩ فقد ذهب الى ان الدولة مؤسسة قد عملها الناس بحض قوائم العقلية . فهي من صنع ايديهم ونتيجة اختباراتهم لأن اول حاجة ماسة احتاج اليها المجتمع هي النظام او القوة ذات السلطة المطلقة لتطبيق هذا النظام ، والسبب الداعي الى هذه الحاجة الاضطرارية هو الحالة التي وجد عليها الناس في الطبيعة منذ تألف مجتمعهم . وخلصتها لهم في حرب معلنة من الجميع على الجميع ولا سبيل الى النجاة من هذا الشر المستطير الا بالالتجاء الى حفظ النظام وتطبيق مفاصل العدل ، اذن فالدولة هي سلطان قائم على اساس « المقابلة الاجتماعية » التي نجد لها مثيلا يقربها من الازهان بالمقاولات التي تعقد في الاسواق التجارية والعسائرية بين المتعاملين لمصلحتهم جميعا

ان السلطة التولية المطلقة هي الاداة التي تنفذ هذه « المقابلة الاجتماعية » او هذا « العقد » وعليها تتوقف وحدة المجتمع صحيحة غير متفرقة . ومع ان هذه النظرية لا تستند الى الاستقراء ولا يوجد في تاريخ الانسان الخالي ما يؤيدها او يدل على ان الروابط السياسية في الدولة حكمتها ايدي المفكرين بحض قوائم العقلية فقد اُرت في الشؤون السياسية اثرًا بليغا خصوصا في صوغ الدساتير ولا تزال تفعل ذلك الى يومنا هذا . ومن اظهر آثارها ما ذهب اليه بعض أئمة المشرعين امثال (اوستن) واتباعه من الوجهة الشرعية من جعل سلطان الدولة سلطانا

مطلقاً لاحد له غير قابل للتجزئة. قال الاستاذ (كول): ثم ان سقوط النظرية المشهورة القائلة بحق الملوك الالهي غادرت « السلطة المطلقة » التي دعا اليها (هوبس) من غير اساس نظري ترتكز عليه . ولكن هذه السلطة والتي يقال ليست وفقاً باضرورة على حاكم واحد مفرد بل هي ملك الحكومة مهما كان شكلها . وقد فضل (هوبس) الحكومة الملكية باعتبارها أفضل على حفظ النظام غالباً الا أنه لاحظ ان مذهب ينطبق أيضاً على السلطة المطلقة للحكومة الارستوقراطية او للحكومة الديمقراطية كما يجوز ان ينطبق على الحكومة الملكية . وجرهه هذا المذهب ان للحكومة كائناً شكلها ما كان السيادة المطلقة على جميع الرعايا

(جون لوك) ثم حدثت الثورة الانكليزية المشهورة في سنة ١٦٨٨ وكان حكيماً البارز وكتبها البليغ (جون لوك) المتوفى سنة ١٧٠٤ وصاحب كتاب «النسب البشري» فقد بدأ رأيه بتحديد سلطة الحكومة وحصرها في حماية الارواح والاموال والدفاع عن الحرية ، ووعده ان المجتمع وضع طبيعي بالنسبة الى الانسان ، وان قواعد السياسة تستخرج من الشريعتين الالهية والطبيعية لا كما فعل استاذ (هوبس) الذي جعلها وليدة الادراك الانساني فقط وهذا يبعد بين الانسان والطبيعة المحبطة به . وقد تناول (لوك) من استاذة فكرة (المساواة الاجتماعية) وعلى نظرياته بنى شكلها . وكلاهما يقول ان المجتمع البشري قائم على مقابلة معتودة بين افراده وهذه المقابلة نافذة ما قبلها . غير ان (هوبس) يرى ان الشعب بتعيينه سلطاناً على نفسه قد تنازل له ولخلفائه من بعده عن حقوقه تنازلاً ابدياً فكان المقابلة هي تعيين الحكومة ليس الا . اما (لوك) فقد نحا منحواً آخر اذ قال ان الشعب لن يتنازل عن حقوقه الى الابد بمجرد استنصاعه حكومة بل يبقى في المرجع النهائي صاحب الكلمة العليا والسلطان انافاذ مع صلاحية ثابتة تحول في كل حين ان يسترجع الحكومة التي اصعبا وان يلغيها اذا هي خانت الامانة التي وضعها في عنها . وهكذا يتجلى الفرق بين السلطة المطلقة التي قال بها (هوبس) وبين السلطة الدستورية المحدودة التي قال بها تلميذه (لوك) فكانت تفسيراً نظرياً للاعمال التي احرزتها الثورة الانكليزية في سنة ١٦٨٨ ولا حاجة بنا الى تذكير القارئ ان مثل هذه الافكار السياسية هي التي حفزت العنانيين الى انقلابهم في سنة ١٩٠٨ كما حفزت الابرانيين حيرلهم ولا تزال تحفز ائماً شرقية شتى في خصوصياتهم الداخلية والخارجية

(جان جاك روسو) انتقلت نظرية «المقابلة الاجتماعية» من انكلترا الى القارة ومن قال بها واتخذها توطناً صالحاً للمجتمع (جان جاك روسو) الحكيم الفرنسي المتوفى سنة ١٧٧٨ فقد نقلها عن (هوبس) و (لوك) واخذ معها من الاول قوله ان السلطان غير محدود ولا يقبل التجزئة وأنه ينشأ في المجتمع حالماً تقدر «المقابلة الاجتماعية» ومن الثاني ترفيقه بين السلطان والحكومة وهذا الترفيق يترك القوة العليا بيد الشعب باعتباره سلطاناً ويجعل الحكومة مشتقة منه وهي ابدية خاضعة لارادته . بيد ان (روسو) يختلف عن (لوك) بمحله هذا السلطان الشعبي — وهو سلطة

الجمهور — عاملاً إيجابياً نشيطاً له قسطه العظيم في القيام بأعمال المجتمع ولا واقفاً موقفاً متفرجاً سلبياً كما كان لشبيبة الحكومة . وهكذا ترى نظرية «العقد الاجتماعي» قد أصبحت على يد (جان جاك روسو) نظرية ديموقراطية من الأساس وأصبح الحق للشعب ان يحكم حقيقة كما يحكم اسماً . وذهب في تصور هذه النظرية الى ما يشبه الحالة أيام «الدولة البندقية» التي عرضنا لها على عهد الاغريق يعني ان تكون المدينة الواحدة دولة مستقلة بذاتها وتكون شؤونها بيد جميع أهلها مباشرة لا ذكر للنواب في ذلك بين الافراد جميعهم يقضون ويعضون بأشخاصهم ، فليس في مذهب هذا الحكيم ما يوسّع بناء الامبراطوريات المتسعة الضخمة على اساس مشروع كما هو الحال في عصرنا لأن ذلك يقتضي تأليف المجالس النيابية في حين ان السلطان الشمسي في نظره لا ينتقل لا بالانتداب ولا بالتنازل بل يبقى وقتاً على الشعب أو ملكاً ملازمه . ولئن لم يؤثر هذا المذهب تأثيراً كلياً في اضعاف الامبراطوريات التي اخذت تنمو في القرن الثامن عشر فقد احدث انقلاباً خطيراً في تفهم الناس ان ارادة الشعب هي التي تجرُّ وتنعقد وانها الاساس الذي تبنى عليه الدولة ، اذن «فالارادة العامة» التي يجمعها القول المأثور «اسرار الخلق اقلام الحق» هي الثمرة الناضجة لمذهب «العقد الاجتماعي» كما تحول على ايدي (جان جاك روسو) . ويتجلى هذا التأثير خيراً التجلي في الثورة الاميركية لان القواعد الاولى التي بنيت عليها هي قواعد مستخرجة من هذا المذهب

ثم حدثت الثورة الفرنسية الكبرى فكان بيانها عن حقوق الانسان مستقى من (مونتسكيو) وكتابه (روح الشرائع) ومن (لوك) وفكرته في وجاهب الدولة ومن (روسو) واصرارها على ان يكون السلطان الشمسي سلطاناً نشيطاً عاملاً لا شأن للسلبية فيه ، والظاهر ان روحه المتحمسة الرقابة كانت تتفعل من خمول الناس حوالها ومن وقوفهم وقعة المتفرج على الطوارئ المستحدثة تدفعه الى هذه الحملة المنكرة على الجور كما تدفع كل معلم اليوم في كثير من أنحاء العالم العربي حيث معظم الناس يقضون من محاربة الكوارث النازلة على رؤوس اممهم مثلاً باسماتهم فهم ما ورد « اللهم حوالينا ولا علينا » كأن المرء بحسب هذا التفسير المغلوط اذا رأى الشر في جيرانه وليس في يتبعه يسلم في النهاية من الشر او ان السنة التيران اذا اتدلعت لا تتجاوز بيوت الظالمين الى الصالحين . فان «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» من مثل هذا الموقف البارد ؟ وانني لا اعجب كثيراً من الذين اتخذوا الدفاع عن الاخلاق صناعة لهم كيف يعدون مذنباً من يقف متفرجاً على ملوب ولا ينتصر له ولا يعدون مذنباً من يرى أمة بأسرها تدفع كالشاة على قارعة الطريق في رابعة النهار ولا يحرك لسانه يبت شفة في الدفاع عنها

وما اجهل تلك العفة البائسة التي كان يكررها رئيسنا المحروم (هورد بلس) : « اللهم أغفر لنا ذنوبنا السلبية وذنوبنا الايجابية » وادفع عنا شر خطيئة ارتكبتها باقدامنا على فعلها أو لم تركبها بوقوفنا متفرجين على فاعليها من المجرمين الظالمين